

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/8/Report  
14 May 2013  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

## تقرير

لجنة الموارد المائية عن دورتها العاشرة  
بيروت، 20-22 آذار/مارس 2013

### موجز

عقدت لجنة الموارد المائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها العاشرة في بيروت، من 20 إلى 22 آذار/مارس 2013، ونظرت في البنود المدرجة على جدول أعمالها.

وتضمن جدول أعمال هذه الدورة مواضيع ذات أولوية، منها التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية، والتقدم في تنفيذ المبادرة الإقليمية لتقييم تأثير تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (RICCAR)، فضلاً عن التعاون الإقليمي بشأن الموارد المائية المشتركة. وشمل جدول الأعمال أيضاً بنوداً تعنى بمتابعة تنفيذ توصيات الدورة التاسعة للجنة الموارد المائية، والتقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية في إطار برنامج عمل الإسكوا، بالإضافة إلى برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2014-2015 في مجال الموارد المائية.

واتخذت اللجنة مجموعة من التوصيات بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال. ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً لما دار من نقاشات حول كل بند والتوصيات الصادرة عن الدورة، وقد اعتمدته اللجنة في جلستها الختامية المنعقدة في 22 آذار/مارس 2013.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3	1	مقدمة .....
		<b>الفصل</b>
3	4-2	أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها العاشرة .....
3	3	ألف- التوصيات الموجهة إلى البلدان الأعضاء .....
4	4	باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية .....
6	47-5	ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة .....
		ألف- التقدم في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (MDG+ Initiative) .....
6	12-5	باء- التقدم في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (RICCAR) .....
8	17-13	جيم- التعاون الإقليمي بشأن الموارد المائية المشتركة .....
9	32-18	دال- عرض ما تم تنفيذه في مجال الموارد المائية منذ الدورة التاسعة للجنة الموارد المائية .....
11	43-33	هـ- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2014-2015 في مجال الموارد المائية .....
14	45-44	واو- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة الموارد المائية .....
14	46	زاي- ما يستجد من أعمال .....
14	47	ثالثاً- اعتماد تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها العاشرة .....
14	48	رابعاً- تنظيم الدورة .....
15	56-49	ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها .....
15	49	باء- الافتتاح .....
15	51-50	جيم- الحضور .....
15	52	دال- انتخاب أعضاء المكتب .....
16	53	هـ- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال .....
16	55-54	واو- الوثائق .....
17	56	

## المرفقات

18	المرفق الأول- قائمة المشاركين .....
----	-------------------------------------



## مقدمة

1- عقدت لجنة الموارد المائية دورتها العاشرة في بيروت، من 20 إلى 22 آذار/مارس 2013، عملاً بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 205 (د-18) المؤرخ 25 أيار/مايو 1995، الذي صادق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بموجب قراره 26/1995 المؤرخ 24 تموز/يوليو 1995، بشأن إنشاء لجنة للموارد المائية في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وتنفيذاً للتوصيات التي صدرت عن لجنة الموارد المائية في دورتها التاسعة (بيروت، 23-25 آذار/مارس 2011) وأقرتها الإسكوا في دورتها السابعة والعشرين (بيروت، 9-10 أيار/مايو 2012).

### أولاً- التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها العاشرة

2- اتخذت لجنة الموارد المائية في ختام دورتها العاشرة مجموعة من التوصيات، بعضها موجّه إلى البلدان الأعضاء وبعضها الآخر موجّه إلى الإسكوا. وفيما يلي نصها:

#### ألف- التوصيات الموجهة إلى البلدان الأعضاء

3- وجهت لجنة الموارد المائية إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) ضرورة الإسراع في استكمال تسمية نقاط الاتصال الوطنية المعنية بمتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (MDG+) وتشكيل فرق المتابعة وضرورة تقديم الدعم اللازم لتسهيل عملية جمع البيانات وتحليلها؛

(ب) ضرورة استفادة الدول من الفرص التي تتيحها مبادرة (MDG+) في مجالات تبادل التجارب والخبرات، وتنمية القدرات الوطنية، وتوحيد المعايير والمؤشرات؛

(ج) توفير البيانات الوطنية المتاحة حول الموارد المائية لاستخدامها في النماذج المناخية والهيدرولوجية الإقليمية، والمشاركة الفعالة في تحليل النتائج والتوقعات المستقبلية الناتجة من هذه النماذج؛

(د) تنسيق أعضاء اللجنة مع ممثلي بلدانهم في الأطر المؤسسية للمجلس الوزاري العربي للمياه بهدف الدفع بعملية تنفيذ قرار المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه رقم 54 تاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2013 المتعلق بمشروع الاتفاقية الخاصة بالمياه المشتركة بين الدول العربية؛

(هـ) تسمية نقاط اتصال بالتنسيق معها للمشاركة في مجموعات عمل تتعلق بمتابعة مواضيع الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، بناءً على مذكرة رسمية تصدر من الأمانة التنفيذية للوزارات المعنية؛

(و) توفير وتبادل البيانات المتاحة مع الأمانة التنفيذية في إطار مبادرة (RICCAR)، بغرض معايرة النماذج المناخية والهيدرولوجية الإقليمية، والتحقق من النتائج والمخرجات؛

(ز) مراجعة التقرير الخاص بدراسة مسح المياه المشتركة في منطقة غربي آسيا، وتزويد الأمانة التنفيذية بالتعديلات والمعلومات المطلوبة بهدف إصدار التقرير بصورته النهائية في الإطار الزمني المحدد، مع الأخذ في الاعتبار ما ورد في التوصية (ع) من التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية؛

(ح) تزويد الأمانة التنفيذية بتقرير حول متابعة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الخاصة بالدول وذلك قبل انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة؛

(ط) التنسيق بين مندوبي وممثلي الدولة الواحدة في اللجان والفعاليات المختلفة على المستوى الإقليمي وخاصة تلك المنبثقة عن اجتماعات وقرارات المجلس الوزاري العربي للمياه.

#### باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

4- وجهت لجنة الموارد المائية إلى الأمانة التنفيذية التوصيات التالية:

(أ) الاستمرار في تقديم الدعم للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه لتنفيذ برامجها، ولا سيما تلك المتصلة بمتابعة التوصيات والقرارات التي تُذكر فيها الإسكوا، وبحسب الإمكانيات المتاحة. وتُعنى هذه البرامج بجملة من القضايا أهمها تغيير المناخ، والأهداف الإنمائية للألفية، والموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية؛

(ب) تسليم لجنة الموارد المائية نسخاً عن المراسلات الخاصة بأنشطة مبادرة (MDG+) مع نقاط الاتصال الوطنية المعنية بهذا الموضوع لغرض المتابعة والتنسيق؛

(ج) الاتفاق مع نقاط الاتصال الوطنية في مبادرة (MDG+) على آليات مناسبة لاعتماد البيانات بشكلها النهائي من قبل الدول، قبل دمجها على المستوى الإقليمي، على أن يتم ذلك أثناء ورشة العمل الأولى للمبادرة؛

(د) إعداد خرائط توضح مدى تحقيق هدف الألفية الخاص بالمياه والصرف الصحي، بناءً على المؤشرات الإضافية لمبادرة (MDG+) ونشرها في تقارير المبادرة التي تصدر دورياً؛

(هـ) تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لتحسين القدرات البشرية في مجالي ترشيد وتوفير استخدامات مياه الشرب واستخدام التقنيات الملائمة بيئياً واقتصادياً لمعالجة مياه الصرف الصحي؛

(و) الاستعانة بمؤشرات المياه والصرف الصحي الخاصة بمبادرة (MDG+) في عملية إعداد أهداف التنمية المستدامة (SDG's) على المستوى الإقليمي لتحقيق التناغم بينهما من جهة، ومع خطة التنمية لما بعد عام 2015؛

(ز) مواصلة تنفيذ الأنشطة في إطار المبادرة الإقليمية (RICCAR) وخاصة تلك المتعلقة بإعداد نماذج المناخ الإقليمية للمنطقة العربية، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات، من خلال عقد اجتماعات لفرق العمل وورش تدريبية؛

- (ح) إنشاء قاعدة معرفية للمبادرة الإقليمية (RICCAR) تتضمن النتائج التي تم التوصل إليها للاستفادة منها في إعداد السياسات الوطنية والإقليمية في الدول الأعضاء والدول العربية عامة؛
- (ط) الاستفادة من علم المناخ من خلال وضع سياسات متوسطة وطويلة الأجل بالتعاون مع الشركاء في مبادرة (RICCAR) وتحديد الأولويات في التكيف مع تغيّر المناخ بناء على نتائج تقييم الآثار وقابلية التأثير؛
- (ي) دعم المجلس الوزاري العربي للمياه واللجنة العربية الدائمة للأرصاد الجوية لتوفير البيانات وتبادلها في إطار المبادرة الإقليمية (RICCAR)؛
- (ك) تنظيم دورات تدريبية لإعداد مدربين في مجال استخدام أدوات مبادرة (RICCAR) ولا سيما النماذج المناخية والهيدرولوجية الإقليمية، لنقل المعرفة على المستوى الوطني؛
- (ل) إشراك هيئات الأرصاد المناخية ووزارات الموارد المائية في الدول الأعضاء في ورش العمل التي ستجرى في إطار مبادرة (RICCAR) نظراً لأهمية الربط وتبادل المعلومات بين مؤسسات المناخ والمياه عند تقييم آثار تغيّر المناخ في المنطقة العربية؛
- (م) تقديم المساعدة الفنية في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة من خلال تنظيم ورش عمل حول الأطر القانونية وكيفية الاستفادة من دراسة مسح الموارد المائية المشتركة في غربي آسيا؛
- (ن) توفير التمويل اللازم لإنجاز المرحلة الثانية من دراسة مسح الموارد المائية المشتركة لتشمل دولاً عربية أخرى؛
- (س) التواصل مع الجهات المعنية في جمهورية ألمانيا الاتحادية بخصوص تمديد مشروع التعاون الإقليمي المشترك بين الإسكوا والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (BGR) دعماً لبرنامج عمل الإسكوا في مجال المياه، وذلك على ضوء النتائج الملموسة والتعاون المثمر على مدار السنوات الماضية؛
- (ع) النظر في قضايا البيئة البحرية في ظل الاعتماد المتزايد على المياه المالحة في المنطقة العربية كمصدر لمياه الشرب من خلال عمليات التحلية؛
- (ف) البحث عن التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع تعاون على مستوى الحوض المائي، بين الدول التي تشترك في الموارد المائية؛
- (ص) الأخذ بملاحظات الدول الأعضاء النهائية في ما يتعلق بإنجاز دراسة مسح الموارد المائية المشتركة في منطقة غربي آسيا، والتواصل مع المملكة العربية السعودية بشأن تحفظاتها على التقرير؛
- (ق) مواصلة الأنشطة التي تدرج في إطار متابعة مخرجات مؤتمر ريو+20 فيما يخص قطاع الموارد المائية؛
- (ر) مواصلة مساهمتها الفعالة في المنتديات الدولية والإقليمية بهدف تطوير عمل الإسكوا ودعم الدول الأعضاء في المواضيع المتعلقة بالموارد المائية؛

(ش) مواصلة الأنشطة الهادفة إلى الربط بين مواضيع الغذاء والطاقة والمياه لأهميتها القصوى بالنسبة إلى المنطقة العربية؛

(ت) عقد اجتماعات اللجنة سنوياً بناءً على التوصية (ز) من مجموع التوصيات التي خلصت إليها اللجنة في دورتها التاسعة لتفعيل دورها في متابعة برنامج العمل، بما يراعي القواعد والإجراءات المنظمة لعمل الأمانة التنفيذية؛

(ث) تزويد أعضاء اللجنة بتقرير إلكتروني سنوي عن التقدم المحرز في أنشطة قسم الموارد المائية؛

(خ) زيادة التنسيق بين الآليات الحكومية المختلفة للأمانة التنفيذية واللجنة، بما في ذلك تسهيل مشاركة رئيس أو نواب اللجنة في اللجان ذات الصلة.

## ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

**ألف- التقدم في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (MDG+ Initiative)**  
(البند 4 من جدول الأعمال)

5- استعرضت اللجنة هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/3 المتعلقة بالتقدم في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية. وقدم السيد محمد الحمدي، مسؤول أول للشؤون الاقتصادية في الإسكوا، عرضاً سلط فيه الضوء على تفويض الإسكوا لقيادة عملية إعداد الإطار العام لمبادرة (MDG+) ومكوناتها، بالشراكة مع الجمعية العربية لمرافق المياه، وبالتعاون مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيدياري)، والمجلس العربي للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرعاية المجلس الوزاري العربي للمياه. كذلك تناول الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا لتنفيذ هذه المبادرة بما في ذلك عمليات التشاور والتنسيق والتعاون مع الشركاء، وتنفيذ قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه بهذا الشأن. ثم استعرض التطورات في إعداد وثائق المشروع لتنفيذ مكونات مبادرة (MDG+) وتأمين التمويل اللازم.

6- تلى العرض الذي تقدمت به الأمانة التنفيذية نقاشاً شارك فيه ممثلو البلدان الأعضاء، توقفوا خلاله عند عدة مواضيع أبرزها كيفية تعبئة استمارات النموذج الموحد الذي يتوجب على البلدان الأعضاء ملؤه في إطار الأنشطة المرتبطة بمبادرة (MDG+)، والتأكد من صحة البيانات ودقتها قبل إرسالها. ورداً على شكوى معظم الأعضاء من صعوبة ملء استمارات النموذج، أوضحت الأمانة التنفيذية أنها تعد دليلاً تدريبياً وورشة عمل بهذا الشأن. وبينت مندوبة لبنان أن المشكلة الأساسية في هذا المجال هي عدم توفر قاعدة بيانات تضمن صحة الأرقام ودقتها، فيما شددت ممثلة العراق على ضرورة ألا تعكس الاستبيانات وجهات نظر نقاط الاتصال بل أن تظهر الواقع الأقرب إلى الحقيقة في كل بلد. وذكرت الأمانة التنفيذية أن المبادرة ذات الصلة ترمي، من جملة أمور أخرى، إلى تحفيز الدول على إنشاء قاعدة بيانات، لكن إلى حين تحقيق ذلك يتوجب على البلدان اعتماد نماذج وآليات موحدة في جمع البيانات، والتنسيق بين كافة الجهات المعنية، من خلال تشكيل لجان وطنية تعمل بتعاون وثيق مع نقاط الاتصال. وفي السياق نفسه، توقف الحضور مطولاً عند أهمية مصادقة جهة رسمية ما، مثل وزارة المياه، على البيانات النهائية التي يتم جمعها على المستوى الوطني، وذلك حرصاً على دقتها

وتمثيلها لواقع كل بلد. فأوضحت الأمانة التنفيذية أن هذا الطرح هو من مسؤولية البلدان الأعضاء، على ألا يشكل إشراك الجهات الرسمية عائقاً أمام تقديم البيانات.

7- وعلى مستوى آخر، أشار ممثل البحرين إلى أن المؤشر المبني على نسب المستفيدين من مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي قد يفتقر إلى الدقة، واقترح استبداله بمؤشر مبني على عدد الأشخاص غير المستفيدين، على أن يقارن هذان العددين بعد فترة معينة، لقياس التقدم المحرز في هذا المجال. وقد أثنت الأمانة التنفيذية على هذا الطرح، مشيرة إلى أنها ستعتمده في المستقبل، كما ستقارن عدد غير المستفيدين مع العدد الإجمالي للسكان عند جمع البيانات.

8- أما ممثل الجمهورية اليمنية فسلط الضوء على ضرورة ربط الأنشطة التي ستتولى الإسكوا تنفيذها في إطار هذه المبادرة بجدول زمني محدد، وقد لاقت هذه الدعوة استحساناً من قبل المشاركين الآخرين. وأشار الممثل الفلسطيني إلى ضرورة أخذ القدرة على تحمل تكاليف توفير المياه بعين الاعتبار، لا سيما في البلدان الفقيرة التي تعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية هشة. لكن الأمانة التنفيذية رأت أن القدرة على تحمل التكاليف ليست مؤشراً، إذ أن المؤشر هو كلفة الحصول على الخدمات، موضحة أن مدى ملائمة هذه الكلفة مع الظروف السائدة في البلدان وكيفية التعامل معها هي رهناً بالقرار السياسي في كل بلد. وفي السياق عينه، أشار ممثل السودان إلى ضرورة وضع خارطة توضيحية تظهر قدرات كل بلد على تحقيق مؤشرات المبادرة. فأوضحت الأمانة التنفيذية أن ذلك قد يخلق نوعاً من الحساسية لدى البلدان، لكنه في الوقت عينه قد يحفز الدول الأقل قدرة على معالجة أسباب تأخرها. وعلى مستوى آخر، أشار ممثل السودان إلى أهمية ربط بعض المؤشرات بالمعايير البيئية، وإلى ضرورة عدم اعتماد المؤشر نفسه في المدن الكبرى، والمناطق الريفية والبدوية.

9- وفيما يخص تعزيز التواصل والتنسيق الدائمين بين نقاط الاتصال وأعضاء اللجنة وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين البلدان، أوضحت الأمانة التنفيذية أنها تخطط لعقد ورش عمل في إطار برنامج عمل مبادرة (MDG+) لرصد الممارسات الناجحة. أما مشكلة ضعف التنسيق، فمردها إلى تأخر البلدان في تعيين نقاط اتصال في إطار المبادرة التي لا تزال في مراحلها الأولى، وتحتاج إلى الوقت لترسيخ آلية عملها.

10- بدوره، اقترح مندوب مصر توفير المياه، ولا سيما في المناطق التي كانت محرومة منها في السابق، من خلال اعتماد آليات خاصة بترشيد استخدام المياه، حرصاً على عدم هدرها. فردت الأمانة التنفيذية بأن المؤشر على هذا الصعيد هو كمية المياه المستهلكة الذي يعطي بدوره فكرة واضحة عن الهدر، وبالتالي عن الحاجة إلى الترشيد. ومن جهتها، تساءلت ممثلة عُمان عن سبب اهتمام المنطقة العربية بمسألة الصرف الصحي أكثر من اهتمامها بتوفير المياه وفقاً لما جاء في برنامج الرصد المشترك. فردت اللجنة أن السبب قد يكون توفر المياه أساساً في العالم العربي على نحو أفضل من البلدان الأخرى في وقت مبكر (قبل العام 1990 الذي يعتبر سنة الأساس في احتساب التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية)، فيما كانت تعاني خدمات الصرف الصحي من ضعف البنى التحتية، مما استدعى تحسينها. وعقب ممثل مصر على هذه النقطة، مشيراً إلى أن البلدان الأعضاء تعاني بمعظمها من نقص في الموارد البشرية والتكنولوجيا لتوفير البنى التحتية اللازمة بكلفة مقبولة. فأوضحت اللجنة أن المبادرة موضوع هذا النقاش تسعى إلى بناء القدرات البشرية من خلال التدريب وعدد من الأنشطة الأخرى.

11- واختتم النقاش بالتأكيد على أهمية المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية، من حيث بناء قاعدة معرفية في هذا المجال يمكن



لبلدان المنطقة الاستفادة منها في تحسين التخطيط الإنمائي لقطاع خدمات المياه والصرف الصحي على المستوى الوطني، وفي رسم السياسات على المستوى الإقليمي.

12- وفي نهاية الجلسة المخصصة لمناقشة هذا البند، أعادت اللجنة التأكيد على ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء بتحديد نقاط الاتصال الوطنية في إطار المبادرة، لتسهيل عملية جمع البيانات وتحليلها. كما طلبت من أمانة الإسكوا العمل على الاستعانة بمؤشرات المياه والصرف الصحي في إطار مبادرة (MDG+) في عملية إعداد أهداف التنمية المستدامة (SDG's) على المستوى الإقليمي لتحقيق التناغم بينهما.

### **باء- التقدم في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (RICCAR) (البند 5 من جدول الأعمال)**

13- استعرضت اللجنة هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/4 حول التقدم في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تقييم تأثير تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. وقدم السيد طارق صادق، مسؤول أول للشؤون الاقتصادية في الإسكوا، عرضاً تناول فيه الركائز الأربع التي تقوم عليها المبادرة، وهي استعراض المراجع من أجل توسيع قاعدة المعرفة الإقليمية؛ وإجراء تقييم متكامل يعتمد منهجيات تقييم الأثر وتقييم قابلية التأثير؛ وبناء القدرات وتعزيز دور المؤسسات؛ وزيادة الوعي ونشر المعلومات. كما استعرض الأنشطة التي تم تنفيذها من أجل تقييم آثار تغير المناخ على موارد المياه العذبة وقابلية التأثر الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. وركز على دور المبادرة في تعزيز التعاون والجهود المشتركة بين المنظمات الإقليمية والمتخصصة التابعة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، استجابة لطلب الحكومات العربية للعمل على زيادة فهم آثار تغير المناخ على موارد المياه وقابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها في المنطقة العربية.

14- وبعد أن أخذت اللجنة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ المبادرة، فتح باب النقاش. فطرح المشاركون بعض الأسئلة الفنية حول النمذجة المناخية مثل تحديد النطاق الأصغر الذي يمكن للنماذج أن تغطيه في المنطقة العربية، وتأثيره على نتائج النماذج المناخية. وشدد الحضور على ضرورة مشاركة ممثلين من وزارات أخرى غير وزارة المياه في ورش العمل التي تنظمها اللجنة، ولا سيما هيئة الأرصاد الجوية ووزارة البيئة، لتعميم الاستفادة من الاجتماعات، وضمان استمرارية العمل.

15- وفي سياق آخر، تساءلت مندوبة العراق عما إذا كان أثر تغير المناخ يقتصر على قطاع الموارد المائية أم يطل قطاعات أخرى. فأوضحت الأمانة التنفيذية أن التأثير المباشر سيكون أولاً على قطاع الموارد المائية، إلا أنه سيمتد ليطل قطاعات ومجالات أخرى مثل قطاع الزراعة، والأمن الغذائي، والجوانب البيئية، والتنوع الحيوي.

16- وفي إطار البند نفسه، قدم السيد سانج يون كيم، مسؤول مساعد للشؤون الاقتصادية في الإسكوا، عرضاً حول المشروعات والأنشطة التكميلية للمبادرة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ. فتناول في عرضه المشروع الممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية حول تطوير قدرات البلدان العربية للتكيف مع تغير المناخ باستخدام أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية. كما استعرض أوجه التعاون بين الإسكوا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في إطار مشروع التكيف مع تغير المناخ في قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتطرق أيضاً إلى المشروع الممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية حول ندرة المياه والجفاف.

17- وتلى العرض الثاني الذي تخلل هذا البند نقاشٌ طرح فيه جانب من الحضور تساؤلات حول العلاقة بين المبادرة الإقليمية (RICCAR) وكيفية التكيف مع تغيّر المناخ. وطالب البعض اللجنة بتوفير تدابير عملية، بناءً على نتائج التقييم، يمكن للبلدان الأعضاء التكيف من خلالها مع تغيّر المناخ من خلال الربط بين نتائج المبادرة الإقليمية وإعداد سياسات واستراتيجيات وأنشطة للتكيف مع تغيّر المناخ. فردت الأمانة التنفيذية أن دور اللجنة يقتصر على توفير دورات تدريبية يمكن للجهات المعنية الاستفادة منها في بلورة سياسات في مجال التكيف مع تغيّر المناخ.

### جيم- التعاون الإقليمي بشأن الموارد المائية المشتركة (البند 6 من جدول الأعمال)

18- نظرت اللجنة في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/5(Part I) حول التقدم في تطوير إطار قانوني للموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية، والوثيقة E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/5(Part II) حول التقرير الختامي عن إعداد دراسة مسح الموارد المائية المشتركة في غربي آسيا.

19- وفي إطار الجزء الأول من هذا البند، قدم السيد محمد الحمدي، مسؤول أول للشؤون الاقتصادية في الإسكوا، عرضاً سلط فيه الضوء على عملية تطوير الإطار القانوني الإقليمي للموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية استجابة لقرارات المجلس الوزاري العربي للمياه. وتطرق إلى الاجتماعات التشاورية الحكومية التي عُقدت لمراجعة الإطار القانوني وتعديله، مستعرضاً مكونات هذا الإطار، وأهم القضايا المتعلقة بالمواد الخاصة به، والموقف الحالي للدول العربية فيما يخص الموافقة عليه واعتماده.

20- تلى العرض نقاش ثَمَّن فيه المشاركون المعلومات المقدمة، وطلبوا توضيح عدد من النقاط. فسأل ممثل العراق عن الطبيعة غير الملزمة للاتفاقيات والقرارات التي تم تناولها في إطار هذا البند، ودور الأمم المتحدة في تفعيلها. وأشار إلى ضرورة تحديث الاتفاقيات القائمة حالياً بين الدول العربية، متسائلاً ما إذا كان الإطار القانوني سيتناول التحديثات المذكورة أم سينحصر في مجال التعاون. فأكدت الأمانة التنفيذية أن الإطار القانوني ليس دليلاً إرشادياً، بل هو بمثابة اتفاقية تقوم الدول بالمصادقة عليها، فتكسبها طابعاً إلزامياً غير اختياري.

21- ومن جهته أوضح مندوب فلسطين أن هذا الإطار القانوني عبارة عن إطار للتعاون يدفع نحو تنفيذ المشاريع المشتركة بين الدول التي تشترك في الموارد المائية، وطرح أن تتولى الإسكوا البحث عن التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع مرجعية للدول الأعضاء حول كيفية إدارة الخزانات والأحواض المشتركة. فردت الأمانة التنفيذية بأن استكمال عملية وضع الإطار سيسهل الحصول على التمويل من الجهات المانحة التي لن تتوان عن تقديم الدعم اللازم عندما تلمس التزاماً عربياً في المضي قدماً به.

22- وأشار ممثل جمهورية مصر العربية إلى ضرورة عدم الخلط بين المياه السطحية والجوفية في إطار واحد، وتخصيص إطار قانوني لكل منهما. وأوضح مندوب البحرين أن 95 في المائة من المياه في دول الخليج تأتي من تحلية مياه البحر، وهي مصدر مائي غير ملحوظ في الاتفاقيات المعروضة التي تتناول المياه السطحية العذبة والمياه الجوفية فحسب. واقترح إدماج المياه المالحة ضمن مصادر المياه، أو النظر في وضع اتفاقية خاصة بها، لا سيما وأن بلدان منطقة البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ستعتمد في المستقبل على تحلية مياه البحر كمصدر مائي أساسي لها. وفي إطار الرد على هاتين النقطتين، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن الإسكوا تعمل بحسب قرارات المجلس الوزاري العربي، فتفصل بين المياه السطحية والمياه الجوفية أو

تجمع في ما بينها حسبما يقرر المجلس. إلا أن الخبراء الفنيين الذين شاركوا في الاجتماعات التشاورية الحكومية الثلاثة التي عقدت أثناء إعداد الإطار القانوني، فضلوا الجمع بين المصدرين. وفي ما يتعلق بإدراج المياه المالحة ضمن الإطار القانوني للمياه المشتركة كمصدر لمياه الشرب عبر عمليات تحلية مياه البحر، أشارت الأمانة التنفيذية إلى توفر اتفاقيات أخرى ترقى موضوع التعامل مع البيئة البحرية، وإلى وجود منظمتين متخصصتين في هذا المجال تعملان في منطقة الخليج ومنطقة البحر الأحمر وخليج عدن.

23- ورأت مندوبة عُمان أن معظم البلدان الأعضاء لا تملك معلومات وبيانات تفصيلية كافية حول الأحواض المائية، قد تصادق بالتالي على اتفاقيات قد تلحق بها ضرراً. ودعت إلى ضرورة إنشاء لجان علمية لدراسة الأحواض قبل المصادقة، وتساءلت عن وجود أي تعاون بين الإسكوا والمنظمات الإقليمية الأخرى التي تعنى بهذا الموضوع. فردت الأمانة التنفيذية أن توقيع الاتفاقيات الإقليمية لا يتطلب دراسة فنية، لأن هذا الإطار لا يلغي ضرورة عقد اتفاقيات ثنائية بين الدول حول إدارة الموارد المائية المشتركة. وهو عبارة عن إطار عام يتضمن مجموعة من المبادئ تؤخذ بعين الاعتبار عند عقد الاتفاقيات الثنائية.

24- وتساءل ممثل السودان عما إذا كانت الاتفاقية العربية تختلف عن الاتفاقية الدولية، أم أنها نسخة عنها مع بعض التعديلات، لتتلاءم واحتياجات المنطقة العربية. فردت الأمانة التنفيذية أن هذا الإطار يسترشد بالمسارات الدولية إلا أنه ليس نسخة كاملة عنها، بل يعتمد مقارنة إقليمية يتم من خلالها تحديد المجالات ذات الأولوية والقضايا ذات الاهتمام المشترك وفق احتياجات بلدان المنطقة.

25- واستعرضت الأمانة التنفيذية بإيجاز الفوائد الأساسية التي تنتج عن اعتماد الإطار القانوني، وهي توحيد الموقف العربي وبالتالي دعم الدول العربية في مفاوضاتها مع دول الجوار؛ والإضافة إلى القانون الدولي ولا سيما أن المبادئ التي تهم الدول العربية ستصبح من خلال هذا الإطار جزءاً من القانون الدولي؛ والأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في وجهات نظر البلدان الأعضاء وتسويتها؛ والدعوة إلى التعاون المنظم وتحفيز الالتزامات التعاونية بين الدول.

26- وفي إطار الجزء الثاني من هذا البند، قدم كل من السيد أندرياس رينك والسيد يوسف الموجي من مشروع التعاون بين الإسكوا والمعهد الاتحادي الألماني للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية (BGR) عرضاً حول التقرير النهائي عن إعداد دراسة مسح للموارد المائية المشتركة في غربي آسيا. فتناولا الإجراءات التي اتخذها المعهد بالتعاون مع الإسكوا لإجراء أول دراسة مسح للمياه الجوفية والمياه السطحية في المنطقة العربية بطريقة شاملة ومنهجية موحدة. واستعرضا ما شمله المسح من بيانات عن جميع موارد المياه السطحية والجوفية المشتركة بين البلدان العربية وكذلك عن الموارد المائية المشتركة مع البلدان المجاورة. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة المسح هذه تتضمن تسعة فصول عن المياه السطحية و17 فصلاً عن المياه الجوفية، تتناول كلها الجوانب الرئيسية المتعلقة بالهيدرولوجيا والجيولوجيا المائية وتطوير الموارد المائية واستخدامها، بالإضافة إلى وضع التعاون في مجال المياه وإدارتها على مستوى الأحواض.

27- وبعد أن ثمن المشاركون الدراسة المعروضة، وأشادوا بأهمية المعلومات التي تضمنتها، أعطي المجال لهم لإبداء تعليقاتهم. فتساءل بداية مندوب فلسطين عن سبب عدم تغطية الحوض المائي الشرقي والحوض المائي الشمالي الشرقي بشكل مفصل في الدراسة، وعن عدم تركيز التقرير بشكل كافٍ على مسألة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على المياه. وفي إطار الرد، أوضح الخبراء بأن عدم تغطية الحوضين بشكل مفصل يرجع لصغر حجمهما نسبياً، وأملوا بتغطيتهما في المستقبل. وأشاروا إلى أن التقرير يعنى بالقضايا المائية البحتة، لكنه في الوقت عينه يتضمن الكثير من المعلومات التي يمكن الاستفادة منها لدعم المطالب السياسية

الفلسطينية في هذا الخصوص، مع التأكيد أنه لا يخوض في التفاصيل السياسية كي لا يصبح أداة في النقاشات السياسية، مما قد يؤثر سلباً عليه. وفي السياق نفسه، أوضحت الأمانة التنفيذية أن الإسكوا تقدم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التعديلات الإسرائيلية على حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك على الحقوق الخاصة بالمياه.

28- وتساءل ممثل السودان عما إذا تناولت الدراسة الأحواض غير المشتركة، وعما إذا غطت المساحات كلها في شبه الجزيرة العربية. فأوضح الخبراء أن المنطقة تتضمن أحواضاً غير مشتركة في العديد من الدول، لا سيما في المملكة العربية السعودية، لكن الدراسة اقتصرت على الأحواض المشتركة. أما بالنسبة إلى منطقة شبه الجزيرة العربية فهي مشمولة بشكل كامل في الدراسة، لناحية الأحواض المشتركة فقط.

29- وتساءلت ممثلة سلطنة عُمان عما إذا كانت الدراسة قد أخذت محطات الرصد بعين الاعتبار، فرد الخبراء بأن الدراسة قد تطرقت إلى مسألة محطات المراقبة في الحالات التي تناولتها البلدان الأعضاء في تقاريرها الوطنية، وهي التقارير عينها التي استخدمت في إجراء الدراسة.

30- وسأل ممثل العراق عن سبب عدم تغطية الزمن الثلاثي (حقة السينوزوي)، وهي مسألة ذات أهمية في حالة حوض الفتحة المشترك بين العراق والجمهورية العربية السورية، وعن الاكتفاء بذكر الأردن والجمهورية العربية السورية من بين الدول المتشاطئة في حوض الحماد وإغفال العراق والمملكة العربية السعودية. فأوضح الخبراء أنه تم تغطية الزمن الثلاثي (حقة السينوزوي) في الفصل 25 من الدراسة، وأن الجزء المعني بالدراسة من حوض الحماد هو الجزء الأوسطي المشترك بين الأردن والجمهورية العربية السورية وحسب.

31- وأخيراً كان لممثل المملكة العربية السعودية مداخله أشار فيها إلى أن بلاده لديها تحفظات حول بيانات التقرير المتعلقة بالمملكة، وتوصي بعدم نشر التقرير قبل تسويتها مع الإسكوا.

32- وفي الختام، طلبت اللجنة من الأمانة التنفيذية مواصلة تقديم الدعم الفني للمجلس الوزاري العربي للمياه وتنفيذ قراراته الموكلة إليها بشأن استكمال إعداد الاتفاقية الخاصة بالمياه المشتركة بين الدول العربية. وشددت على ضرورة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة وعقد ورش عمل لتوضيح مكونات الأطر القانونية وكيفية الاستفادة من دراسة المسح للموارد المائية المشتركة في غربي آسيا. أما الأمانة التنفيذية فدعت اللجنة إلى التنسيق مع ممثلي الدول الأعضاء في ما يتعلق بالأطر المؤسسية للمجلس الوزاري العربي للمياه بهدف الدفع بعملية تنفيذ قرار المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري رقم 54 بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2013 المتعلق بمشروع الاتفاقية الخاصة بالمياه المشتركة بين الدول العربية.

#### دال- عرض ما تم تنفيذه في مجال الموارد المائية منذ الدورة التاسعة للجنة الموارد المائية (البند 7 من جدول الأعمال)

33- نظرت لجنة الموارد المائية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/6 التي قدّمت للتقريرين التاليين: الأول E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/6(Part I) حول الأنشطة الرئيسية التي تم إنجازها في مجال الموارد المائية تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها التاسعة؛ والثاني E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/6(Part II) حول الأنشطة التي أنجزت بين الدورتين التاسعة والعاشر للجنة الموارد المائية وتلك التي لا تزال قيد التنفيذ. وجرى تقديم هاتين الوثيقتين في ستة عروض.

34- تناول العرض الأول الذي قدمته السيدة كارول شوشاني شرفان، رئيسة قسم الموارد المائية، الأنشطة التي تم إنجازها تنفيذاً لتوصيات لجنة الموارد المائية في دورتها التاسعة. وتمثلت هذه الأنشطة في إجراء مشاورات وعقد اجتماعات إقليمية، وتنفيذ عدد من المشاريع الإقليمية، وإجراء دراسات وتوفير مواد فنية، فضلاً عن تنظيم ورش عمل. كذلك قدمت الإسكوا عدداً من الخدمات الاستشارية إلى البلدان الأعضاء في مجال الموارد المائية والبيئية خلال عامي 2011 و2012، ساهمت في تنفيذ توصيات هامة مرتبطة بالسياسات والبرامج، بهدف تحسين الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد وتعميم نهج التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية.

35- أما العرض الثاني فقدّمه السيد رالف كلينغبل، المستشار الإقليمي لقضايا البيئة والمياه، تناول فيه الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا للدول الأعضاء في قطاع الموارد المائية. وبدأ عرضه بالإشارة إلى أن اللجنة قدمت خدمات فنية في مجالات مختلفة لعدد من البلدان الأعضاء عملاً بالتوصية (ه) الصادرة عن الدورة التاسعة للجنة الموارد المائية والداعية إلى الاستمرار في دعم برامج التعاون الفني وتقديم الخدمات الاستشارية للبلدان الأعضاء. وعدد السيد كلينغبل الأنشطة المنفذة في الأردن، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وعمان، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن، والسودان، والعراق، وقطر، والكويت، وأشار إلى الجهات التي تم التعاون معها. ومن أبرز المجالات التي غطتها، الأنشطة البيئية، والمياه، والموارد الطبيعية، ومجالات التنمية المستدامة المختلفة.

36- كذلك قدمت السيدة كارول شوشاني شرفان عرضاً حول تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية في إطار برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين 2010-2011 منذ الدورة التاسعة للجنة. تركزت هذه الأنشطة في مجالات الموارد المائية المشتركة، والتكيف مع تغير المناخ، والأهداف الإنمائية للألفية، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، ومنها: الاتفاقية الخاصة بالموارد المائية المشتركة بين الدول العربية، ودراسة مسح الموارد المائية المشتركة في غربي آسيا، والمسرد الخاص بالمصطلحات المستخدمة في مجال الموارد المائية، وورش العمل الإقليمية في إطار مشروع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، واجتماعات الخبراء في إطار المبادرة الإقليمية (RICCAR) وغيرها.

37- ثم قدمت السيدة ريم نجادوي رئيسة قسم القطاعات الإنتاجية في إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، عرضاً حول نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20)، سلطت فيه الضوء على مراحل الإعداد لهذا المؤتمر والأنشطة التي عقدتها الإسكوا بالتعاون مع شركائها أثناءه؛ والمحاور الأساسية للوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 "المستقبل الذي نصبو إليه"، فضلاً عن الأنشطة المنفذة لمتابعة مخرجات المؤتمر فيما بعد ريو+20.

38- وقدم السيد على كرنيب، مسؤول أول للشؤون الاقتصادية في الإسكوا، عرضاً حول الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، ذكر فيه بأهداف الاجتماع التشاوري المشترك للجنة الموارد المائية والطاقة حول الترابط بين المياه والطاقة الذي عقد في 27 و 28 حزيران/يونيو 2012، وبالمواضيع التي أثّرت خلاله، والنتائج التي انبثقت عنه. وأوضح أهمية الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، مشدداً على ضرورة إعادة تحديد الأولويات بما يراعي هذا الترابط.

39- وفي إطار التعليق على ما جاء في هذا العرض، شدد ممثل مصر على أهمية الطاقة ودورها المركزي في حل المشاكل المتعلقة بالغذاء والمياه. ودعا إلى إطلاق مشروع عربي لتوفير الطاقة الرخيصة والحفاظ على الإمكانات المتوفرة للحد من الهدر وزيادة كفاءة الاستخدام. بدورها، أكدت الأمانة التنفيذية على أهمية

الطاقة، مشيرة إلى أن المنطقة العربية تتمتع بمصادر وافرة للطاقة المتجددة يجب الاستفادة منها مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الهيدرولوجية، وغيرها. وأضافت أن الحد من الهدر يستوجب العمل على الترابط بين المياه والغذاء والطاقة، وليس فقط التركيز على الطاقة. وفي هذا الإطار، أشير إلى الاجتماع المشترك الذي شارك فيه ممثلون عن لجنتي الطاقة والمياه، والذي أدى إلى التوصيات حول كيفية تحقيق الترابط بين المياه والطاقة في المنطقة العربية.

40- ثم قدمت السيدة رولا مجدلاني، مديرة إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، عرضاً حول أهم الإنجازات التي حققتها لجنة الموارد المائية على غرار المبادرة الإقليمية حول تغيير المناخ، والدليل الخاص بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، وغيرها من الأنشطة الأخرى، وحددت الأولويات المقبلة، وطرحت على ممثلي البلدان الأعضاء خيارات مختلفة على هذا الصعيد، أبرزها تعيين نقاط اتصال أو فرق عمل لمتابعة الأولويات المنبثقة عن لجنة الموارد المائية مثل الأهداف الإنمائية للألفية، والتكيف مع تغيير المناخ، والترابط بين الطاقة والغذاء والمياه. ثم استعرضت اللجان الفرعية الأخرى في الإسكوا، وعمليات التعاون والتنسيق الحالية على مستوى الدول الأعضاء في الإسكوا، واختتمت عرضها بالإشارة إلى المجالات التي يمكن تعزيزها مثل آليات التواصل، وتواتر الاجتماعات، والآليات التي يجب أن تعتمدها الدول عند تقديم تقارير للأمانة التنفيذية.

41- وتلى العرض نقاش تناول فيه المشاركون مسألة نقاط الاتصال فاتفقوا على أن يعين كل بلد نقطة اتصال واحدة تمثله في لجنة الموارد المائية، ويتابع معها كافة التطورات، وتوجه إليها نسخة من جميع المراسلات ذات الصلة. ومن مهام نقاط الاتصال أيضاً التعاون مع الخبراء على المستوى الوطني في كل من المواضيع التي تهم لجنة المياه، والتواصل مع الخبراء ممثلي الدول في ورش العمل والاجتماعات التي تنظمها اللجنة لأخذ العلم بمجريات هذه اللقاءات. كما شدد الحضور على أهمية إحاطة الوزارات المعنية علماً بكافة المراسلات التي يتم توجيهها إلى نقاط الاتصال.

42- وتناول النقاش أيضاً مسألة تحلية المياه وضرورة إيلائها الاهتمام اللازم من قبل اللجنة في إطار الترابط بين الطاقة والغذاء والمياه. وأشار ممثل الكويت إلى أن كلفة الوقود الذي تستهلكه عملية تحلية المياه في بلاده تشكل 60 في المائة من كلفة التحلية، مما يزيد من استهلاك دولته للوقود، ويكبدتها تكاليف عالية. ورأى ممثل السودان أنه نظراً لصعوبة تحقيق الربط الكهربائي العربي في الوقت الراهن، لا بد من أن تركز اللجنة عملها على تحقيق الربط الغذائي، مع ما يتطلبه ذلك من متابعة وتنسيق مع اللجان الأخرى المعنية، فيكون للجنة الموارد المائية ممثلين في هذه اللجان لمتابعة المواضيع الهامة بالنسبة إليها. وقد أثنت الأمانة التنفيذية على أهمية هذين الموضوعين، وأكدت أنه سيتم إيلاؤهما الاهتمام اللازم، وأشارت إلى وجود استراتيجية عربية للأمن الغذائي تتضمن مبادئ توجيهية هامة يمكن البناء عليها. وفي سياق متصل، تساءل ممثل المملكة العربية السعودية عما إذا كانت مياه الري تدخل ضمن مسألة كفاءة الطاقة، نظراً للهدر الحاصل على مستوى استهلاك مياه الري في معظم البلدان الأعضاء، مما يشكل عبئاً على الطاقة. فأكدت الأمانة التنفيذية أنها تعطي الأولوية لهذه القضية، مشيرة إلى عدد من ورش العمل التي سيتم تخصيصها لها. ومن جهته، تطرق مندوب فلسطين إلى مشكلة ضعف التنسيق بين مخرجات المجلس الوزاري العربي للمياه ومخرجات لجنة الموارد المائية، وبالتالي ضرورة وجود تنسيق كامل على هذا الصعيد. وفي هذا الإطار، أوضحت الأمانة التنفيذية أن العمل جار على تعزيز التنسيق مع المجلس الوزاري، إلا أن المشكلة الأكبر تكمن على المستوى الداخلي في جميع البلدان الأعضاء، بحيث يرسل البلد ممثلين مختلفين إلى اجتماعات اللجنة والمجلس الوزاري، وغالباً ما يغيب التنسيق بين هذين الشخصين.

43- وبعد اطلاع أعضاء اللجنة على ما تضمنته هذه العروض من معلومات حول برنامج عمل الإسكوا في مجال الموارد المائية، أشادوا بما تضمنته من معلومات قيمة وتوجهوا بالشكر إلى الأمانة التنفيذية على جهودها في إعداد هذه الدراسات. وفي ختام مناقشة هذا البند، تم بإيجاز تعداد أبرز النقاط التي جرى التوصل إليها، وهي: الطلب إلى الأمانة التنفيذية مواصلة الأنشطة حول متابعة مخرجات ريو+20 فيما يخص قطاع الموارد المائية؛ وحث الإسكوا على مواصلة مساهمتها في المنتدىات الدولية والإقليمية بهدف تطوير عملها ودعم الدول الأعضاء في المواضيع ذات الصلة بالموارد المائية؛ والتأكيد على ضرورة استمرار أنشطة الربط بين مواضيع الغذاء والطاقة والمياه لأهميتها القصوى للمنطقة العربية. كذلك طلبت الأمانة التنفيذية للإسكوا من اللجنة التفاعل مع الأنشطة الوطنية والإقليمية المتعلقة بتطوير أهداف عالمية للتنمية المستدامة (SDGs) والتأكد من إدماج مواضيع المياه والصرف الصحي فيها.

#### هاء- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2014-2015 في مجال الموارد المائية (البند 8 من جدول الأعمال)

44- نظرت لجنة الموارد المائية في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/7، التي تتضمن عرضاً لمشروع برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2014-2015 في مجال الموارد المائية، وهو مشروع يمثل الإطار العام لصياغة وتنفيذ استراتيجيات الإسكوا وسياساتها وبرامجها في مجال التنمية المستدامة والإنتاجية. وأوضحت السيدة رولا مجدلاني، مديرة إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، الإجراءات التي اتخذتها الإسكوا لإقرار برنامج العمل المشار إليه، والتي تضمنت التشاور مع نقاط الارتكاز الوطنية في البلدان الأعضاء ومع اللجنة الاستشارية للإسكوا. ودعت أعضاء اللجنة إلى اقتراح الأنشطة التي يعتبرونها ضرورية في ضوء هذه الوثيقة. وقد وافق أعضاء اللجنة على اعتماد هذه الوثيقة بصورتها الحالية.

45- وتمت المصادقة على برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2014-2015 في مجال الموارد المائية كما ورد في الوثيقة المقترحة.

#### واو- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة الموارد المائية (البند 9 من جدول الأعمال)

46- تعقد لجنة الموارد المائية دورتها الحادية عشرة في بيروت في آذار/مارس 2015، ما لم يعرض أحد البلدان الأعضاء استضافتها، على أن يُحدّد تاريخ عقدها إثر التشاور بين الإسكوا وأعضاء اللجنة، علماً أن حكومتي جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية أبدتا الاهتمام باستضافتها.

#### زاي- ما يستجد من أعمال (البند 10 من جدول الأعمال)

47- لم يُطرح للنقاش أي موضوع من خارج جدول الأعمال.

#### ثالثاً- اعتماد تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها العاشرة (البند 11 من جدول الأعمال)

48- اعتمدت لجنة الموارد المائية، في جلستها الختامية المنعقدة في 22 آذار/مارس 2013، التقرير عن دورتها العاشرة المقدم في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/8/Report.

## رابعاً- تنظيم الدورة

### ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

49- عقدت لجنة الموارد المائية دورتها العاشرة في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2013، وتوزعت أعمالها على ست جلسات.

### باء- الافتتاح

50- ألقى السيد عادل حداد، رئيس الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف في اليمن، ورئيس الدورة التاسعة للجنة الموارد المائية كلمة رحب فيها بالحضور وشكر الإسكوا على الجهود التي بذلتها لعقد هذه الدورة في الوقت المحدد، على الرغم من الظروف التي تشهدها المنطقة العربية، مما يعكس التزاماً واضحاً من قبل الأمانة التنفيذية تجاه البلدان الأعضاء. وأشار إلى أن معظم توصيات الدورة التاسعة قد أنجزت، وأن الإسكوا تسعى إلى تنفيذ ما تبقى منها، مثل إعداد التقرير النصف السنوي، وإطلاع اللجنة على المشاركة بالاجتماعات والمنتديات الإقليمية والدولية. وتقدم بالشكر من الجهات المانحة والداعمة لعمل الإسكوا، ولا سيما الجانب الألماني ممثلاً بالمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (BGR)، والجانب السويدي ممثلاً بالوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA). واختتم السيد الحداد كلمته متمنياً التوفيق لرئاسة الدورة الجديدة والمشاركين فيها.

51- وألقى السيد نديم خوري كلمة الأمين العام والأمانة التنفيذية للإسكوا، الدكتورة ريماء خلف، فرحب بالمشاركين متقدماً بالشكر من أعضاء اللجنة الذين ساهموا في تحقيق إنجازات عدة في مجال التنمية المستدامة من خلال العديد من المبادرات الهامة في مجال الموارد المائية. ثم عدد بإيجاز البنود التي ستنناولها هذه الدورة، مشيراً إلى أبرز التحديات التي تواجه المنطقة العربية، ومنها مسألة التوافر والاستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية، والأجندة الإنمائية لما بعد عام 2015، وتغيّر المناخ. واستعرض أهم الإنجازات التي حققتها الإسكوا بمساعدة الشركاء من الدول الأعضاء ودعمهم، على غرار إعداد مشروع اتفاقية خاصة بالمياه المشتركة في المنطقة العربية، واستكمال دراسة مسح الموارد المائية المشتركة في منطقة غرب آسيا، وإعداد مكونات المبادرة العربية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ هدف الألفية الخاص بالمياه والصرف الصحي مع تأمين التمويل اللازم للتنفيذ، فضلاً عن متابعة تنفيذ مشروع المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، وعقد اجتماع مشترك للجنتي الموارد المائية والطاقة. وفي الختام، أشار إلى أن انعقاد دورة اللجنة هذا العام يتزامن مع فعاليات اليوم العالمي للمياه، فتم التوافق على أن تعقد الدورة تحت عنوان "التعاون الإقليمي في مجال المياه". وتمنى السيد خوري التوفيق والنجاح لأعمال هذه الدورة.

### جيم- الحضور

52- شارك في اجتماعات الدورة ممثلون عن ثلاثة عشر بلداً عضواً في الإسكوا هي: المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، وفلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية. كما حضر ممثلون عن كل من جامعة الدول العربية، والمعهد الفدرالي لعلوم الأرض



والموارد الطبيعية (BGR) والوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA). وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

#### دال- انتخاب أعضاء المكتب

53- وفقاً للمادة 18 من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية بالتناوب، وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، المعمول به في الأمم المتحدة، وتنتخب تلك الهيئات سائر أعضاء مكاتبها ما لم تقرر اللجنة غير ذلك" (\*). وعملاً بتلك المادة، تسلمت رئاسة الدورة العاشرة للجنة الموارد المائية المملكة الأردنية الهاشمية، ممثلة بالسيد علي صبح، مساعد الأمين العام للشؤون الفنية في وزارة المياه والري، وقد وقع عليها الدور طبقاً للترتيب الأبجدي بعد أن كانت الجمهورية اليمنية قد تولت رئاسة الدورة التاسعة. وتم تعيين كل من ممثل مملكة البحرين وممثل الجمهورية اليمنية نائبين للرئيس، وممثل جمهورية السودان مقررًا، وذلك عملاً بالعرف القاضي بتعيين رئيس الدورة السابقة والمقابلة نائبين للرئيس، وبتسمية ممثل البلد الذي سيتولى رئاسة اللجنة بعد دورتين مقررًا للدورة الحالية.

#### هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

54- أقرت لجنة الموارد المائية في الجلسة الأولى جدول أعمال دورتها العاشرة بالصيغة المعروضة عليها في الوثيقة E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/L.1، كما يلي:

- 1- افتتاح أعمال الدورة.
  - 2- انتخاب أعضاء المكتب.
  - 3- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
  - 4- التقدم في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (MDG+ Initiative).
  - 5- التقدم في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.
  - 6- التعاون الإقليمي بشأن الموارد المائية المشتركة:
- (أ) التقدم في تطوير إطار قانوني إقليمي للموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية؛  
(ب) التقرير الختامي عن إعداد دراسة مسح للموارد المائية المشتركة في غربي آسيا.

---

(\*) قائمة البلدان الأعضاء في الإسكوا حسب الترتيب الأبجدي بالعربية: المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عُمان، وفلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية.

7- عرض ما تم تنفيذه في مجال الموارد المائية منذ الدورة التاسعة للجنة الموارد المائية:

- (أ) تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها التاسعة؛  
(ب) تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية في إطار برنامج عمل الإسكوا.

8- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2014-2015 في مجال الموارد المائية.

9- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة الموارد المائية.

10- ما يستجد من أعمال.

11- اعتماد تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها العاشرة.

55- وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة  
.E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/INF.1

#### واو- الوثائق

56- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة الوثائق التي عرضت على لجنة الموارد المائية في دورتها العاشرة.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد علي محمد صبح  
مساعد الأمين العام للشؤون الفنية  
وزارة المياه والري

مملكة البحرين

السيد عبد الله علي البستكي  
رئيس قسم ترشيد الماء  
إدارة ترشيد الكهرباء والماء  
هيئة الكهرباء والماء

السودان

السيد أحمد آدم إبراهيم كابو  
مدير عام المشروعات  
وزارة الري والموارد المائية

جمهورية العراق

السيد قيس عبد الله سليمان  
سكرتير ثان  
وزارة الخارجية

السيدة أسيل عادل فتاح  
معاون رئيس مهندسين، رئيس شعبة المياه والتربة  
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي

السيد محمد إبراهيم عبد الرزاق  
خبير، رئيس قسم دراسات المياه الجوفية  
وزارة الموارد المائية

السيد محمد صبري إبراهيم  
باحث  
وزارة الموارد المائية

سلطنة عُمان

السيد عبد الله سيف شامس الكيومي  
نائب مدير دائرة المياه السطحية والجوفية  
وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه

السيدة عائشة بنت مفتي القرشي  
خبيرة مياه سطحية  
وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه

فلسطين

السيد أحمد سعيد اليعقوبي  
مستشار إدارة موارد المياه  
سلطة المياه الفلسطينية

دولة قطر

السيد علي سيف المالكي  
مدير شؤون شبكات المياه  
كهرماء

دولة الكويت

السيدة مها عبد المحسن المنصور  
مديرة إدارة مشاريع المياه الجوفية  
وزارة الكهرباء والماء

السيد خليفة محمد الفريج  
مدير إدارة مشاريع شبكات الوقود  
وزارة الكهرباء والماء

الجمهورية اللبنانية

السيدة منى محمد فقيه  
مدير المياه  
وزارة الطاقة والمياه

السيد وسام كنج  
رئيس مصلحة مشاريع الري  
وزارة الطاقة والمياه

ليبيا

السيد عبد القادر محمد سويس العمامي  
عضو اللجنة التسييرية للهيئة العامة للمياه  
ورئيس فرع المنطقة الشرقية  
وزارة الموارد المائية-الهيئة العامة للمياه

جمهورية مصر العربية

السيد محمد عبد المنعم شحاته أحمد وهبه  
مدير عام المكتب الفني للوزير  
وزارة الموارد المائية والري

المملكة العربية السعودية

السيد هلال بن عائض الحارثي  
مستشار  
مكتب وكيل الوزارة لشؤون المياه  
وزارة المياه والكهرباء

**باء- المراقبون**

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السيد عبد الرحمن الصلح  
سفير، الأمين العام المساعد  
مكتب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في بيروت

السيد جوزيف إلياس رحمه  
محامي

مكتب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في بيروت

السيدة ميساء سليمان  
مكتب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في بيروت

سفارة السويد في عمان

السيدة أنيكا جوهانسن  
مستشارة في التعاون الإنمائي

سفارة ألمانيا في بيروت

السيدة حنان عبد الرضا  
رئيسة قسم التعاون والبيئة

**جيم- الخبراء**

المعهد الفدرالي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية

السيد أندرياس رنك  
منسق المشروع

السيد يوسف الموجي  
خبير في المياه

السيدة نانور مومجيان  
خبيرة جيولوجية مائية، أخصائية لدى المعهد الفدرالي لعلوم  
الأرض والموارد الطبيعية

السيدة جويل مومير  
خبيرة

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	الرمز	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/L.2
التقدم في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية (MDG+ Initiative)	4	E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/3
التقدم في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية	5	E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/4
التعاون الإقليمي بشأن الموارد المائية المشتركة	6	E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/5
التقدم في تطوير إطار قانوني للموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية	6 (أ)	E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/5(Part I)
التقرير الختامي عن إعداد دراسة مسح للموارد المائية المشتركة في غربي آسيا	6 (ب)	E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/5(Part II)
عرض ما تم تنفيذه في مجال الموارد المائية منذ الدورة التاسعة للجنة الموارد المائية	7	E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/6
تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الموارد المائية في دورتها التاسعة	7 (أ)	E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/6(Part I)
تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية في إطار برنامج عمل الإسكوا	7 (ب)	E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/6(Part II)
برنامج العمل المقترح لفترة السنتين 2014-2015 في مجال الموارد المائية	8	E/ESCWA/SDPD/2013/IG.1/7